أهمية الزكاة في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر

-دراسة حالة صندوق الزكاة لولاية المسيلة-

الفترة الممتدة بين 2004-2012

أ. فراحتية العيد

أستاذ مساعد- قسم علوم التسيير

جامعة محمد بوضياف – المسيلة

أ. مهديد فاطمة الزهراء

أستاذة مساعدة-قسم علوم التسيير

جامعة محمد البشير الإبراهيمي- برج بوعريريج

الملخص بالعربية:

تهدف الشريعة الإسلامية إلى توجيه جهود الدولة والأفراد نحو الأعمال ذات العائد الاجتماعي، ومن بين التشريعات الموضوعة لذلك نجد الزكاة التي تعطى للفقير لينتقل لأدنى مراتب الغنى، إضافة إلى أن الزكاة لها دور كبير في تحقيق التنمية المستدامة لما لها تأثير على المتغيرات الاقتصادية الهامة في المجتمع، فهي تمنع تركز الثروة وهذا ما يسمح بتحقيق العدالة في التوزيع وتساهم في تخصيص الموارد ومنع الاكتناز، وهذا ما يؤدي إلى توجيه الأموال إلى المشاريع الاستثمارية التي من شأنها أن تساهم في تحقيق التنمية في الحاضر والمستقبل، ومن هذا المنطلق تأتي هذه الورقة لتبرز أكثر وبالتفصيل للدور الذي تلعبه الزكاة كأداة للتمويل الإسلامي المجاني في تحقيق التنمية المستدامة داخل المجتمع الجزائري.

الكلمات المفتاحية: التمويل الإسلامي المجاني، التنمية المستدامة، التنمية الاقتصادية، الزكاة، التنمية المستدامة في الإسلام.

الملخص بالانجليزية:

The Islamic law aims to guide the efforts of the state and individuals about social welfare work, Among the legislation designed to find alms given to the poor to move to the lowest ranks of riches, Add to that the Zakat have a significant role in the achievement of sustainable development because of its impact on important economic variables in the community, They prevent the concentration of wealth and this is what allows the achievement of justice in the distribution and contribute to the allocation of resources and prevent compactness, This is what leads to the channeling of funds to investment projects that will contribute to the development of present and

future, In this sense this paper is to highlight the more detail the role played by Zakat as a tool for free Islamic finance in achieving sustainable development within Algerian society.

مقدمة:

في الوقت الذي يتزايد فيه أعداد الفقراء وتتفاقم فيه المشكلات الاقتصادية يبرز دور الزكاة في حل تلك المشكلات، حيث يجمع الباحثون في مجال الاقتصاد الإسلامي على أن للزكاة دور اقتصادي مهم لا يمكن إهماله، باعتبارها من أهم أدوات التمويل الإسلامي للمنظومة الاقتصادية، وفي الوقت نفسه تواجه الدول النامية وخاصة الإسلامية مشكلة تجسيد التنمية المستدامة في ظل الإمكانات المحدودة التي تتوفرها، سنحاول من خلال هذه الورقة أن نبين كيفية استخدام وتوظيف أموال الزكاة لتجسيد مشاريع استثمارية وتنموية شاملة ومستدامة بما يخدم الأجيال الحاضرة والقادمة، وسنتطرق للعناصر التالية:

- مفهوم وأهداف التنمية المستدامة
- أبعاد التنمية المستدامة وخصائصها من المنظور الإسلامي.
- مفهوم التمويل الإسلامي.
- أهمية الزكاة في تحقيق التنمية المستدامة.
- أهم العقبات التي تواجه الزكاة في تأدية دورها.
- عرض حالة صندوق الزكاة لولاية المسيلة

مشكلة الدراسة:

للزكاة مكانة متميزة في التشريع المالي الإسلامي، ولآثارها العظيمة على مختلف المجالات، فقد كانت محط اهتمام الكثير من الفقهاء والباحثين في مجال الاقتصاد الإسلامي،الذين عالجوا هذا الموضوع من الناحية النظرية، ومن هنا جاءت هذه الورقة البحثية لتعالج التساؤل الرئيسي التالي:

- ما هو دور الزكاة في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر؟

هدف الدراسة:

تسعى هذه الورقة بشكل أساسي إلى إبراز دور التمويل الإسلامي المجاني في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، وذلك من خلال تحقيق الأهداف الفرعية التالية:

1) التعرف على واقع التمويل الإسلامي المجاني في الجزائر.
2) تقييم دور الزكاة في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر.
3) عرض تجربة لمؤسسة جزائرية استفادت من أموال الزكاة.

أهمية الدراسة:

تكتسب هذه الورقة أهميتها من كونها تسعى إلى تقييم دور أموال الزكاة كأداة للتمويل الإسلامي المجاني في الدولة الإسلامية وبالتحديد في الجزائر، بهدف إبراز دور تلك الأموال في دفع عجلة التنمية الاقتصادية من جهة وتحقيق التنمية المستدامة للبلاد من جهة أخرى.

أولا: التنمية المستدامة

1) تعريف التنمية المستدامة:

لقد برز مفهوم التنمية المستدامة من خلال مؤتمر استوكهولم سنة 1972 حول البيئة الإنسانية الذي نظمته الأمم المتحدة، بمثابة خطوة نحو توجيه الاهتمام العالمي بالبيئة وعلاقاتها بواقع فقر وغياب التنمية في العالم، كما يعد مصطلح التنمية المستدامة حديث النشأة حيث كانت اللجنة العالمية للبيئة والتنمية أول من عرف هذا المصطلح الذي ورد في تقريرها والذي نشر في أفريل1987، حيث عرف التقرير التنمية المستدامة بأنها: "استجابة التنمية لحاجات الحاضر من دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة في الوفاء بحاجياتها".[1]

ومنذ نلك الحين وردت الكثير من المفاهيم والتعاريف للتنمية المستدامة ونذكر منها:

- " هي محاولة للحد من التعارض الذي يؤدي إلى تدهور البيئة عن طريق إيجاد وسيلة لإحداث تكامل بين البيئة والاقتصاد."[2]
- وتعرف أيضا على أنها: "نتيجة تفاعل مجموعة في أعمال السلطات العمومية والخاصة بالمجتمع من أجل تلبية الحاجات الأساسية والصحية للإنسان، وتنظم تنمية اقتصادية لفائدته والسعي إلى تحقيق انسجام اجتماعي في المجتمع، بغض النظر عن الاختلافات الثقافية واللغوية والدينية ودون رهن مستقبل الأجيال القادمة على تلبية حاجياتها." [3]
- **التنمية المستدامة من وجهة نظر إسلامية عملية متعددة الأبعاد، تعمل على التوازن بين أبعاد التنمية الاقتصادية والاجتماعية من جهة، والبعد البيئي من جهة أخرى، وتهدف إلى الاستغلال الأمثل للموارد والأنشطة البشرية القائمة عليها من منظور إسلامي يؤكد أن الإنسان مستخلف في الأرض له حق الانتفاع بمواردها دون حق ملكيتها، ويلتزم في تنميتها بأحكام القرآن والسنة النبوية الشريفة، على أن يراعي في عملية التنمية الاستجابة لحاجات الحاضر، دون إهدار حق الأجيال اللاحقة، ووصولاً إلى الارتفاع بالجوانب الكمية والنوعية للمادة البشر.**[4]

2) أهداف التنمية المستدامة: تتعدد وتتنوع أهداف التنمية المستدامة ومن أهمها:[5]

أ- أهداف اجتماعية وبيئية:

- تحقيق نوعية حياة أفضل للسكان.
- التعامل مع النظم الطبيعية ومحتواها على أساس حياة الإنسان.

- إحداث تغيير مستمر ومناسب في حاجات وأولويات المجتمع وذلك بإتباع طريقة تلاءم إمكانياته وتسمح بتحقيق التوازن الذي بواسطته يمكن تفعيل التنمية الاقتصادية والسيطرة على جميع مشكلات البيئة.
- تثبيت النمو الديموغرافي لأن النمو السريع يحدث ضغوطا حادة على الموارد الطبيعية وعلى قدرة الحكومات على توفير الخدمات.

ب- **أهداف اقتصادية:**

- تحقيق استغلال واستخدام عقلاني للموارد لكون التنمية تتعامل مع الموارد على أنها موارد محدودة لذلك تحول دون استنزافها.
- تحقيق نمو اقتصادي يحافظ على رأس المال الطبيعي.
- ربط التكنولوجيا الحديثة بأهداف المجتمع وذلك من خلال نوعية السكان بأهمية التقنيات.

3) خصائص التنمية المستدامة:[6]

تتسم التنمية المستدامة بأربع خصائص رئيسية هي:

- التنمية المستدامة تختلف عن التنمية في كونها أشد تدخلا وأكثر تعقيدا.
- تتوجه أساسا لتلبية احتياجات أكثر الطبقات فقرا.
- تحرص على تطوير الجوانب الثقافية والإبقاء على الحضارة الخاصة بكل مجتمع.
- إن عناصر التنمية المستدامة لا يمكن فصل بعضها عن البعض وذلك لشدة تداخل الأبعاد فيما بينها.

4) أبعاد التنمية المستدامة:

يشير باربيير 89 إلى أن التنمية المستدامة تنطلق من التداخل الأمثل بين النظام البيئي، الاقتصادي والاجتماعي من خلال عملية تكيف ديناميكية للبدائل.[7] وسنحاول التطرق إلى تلك الأبعاد بالتفصيل:

أ- **البعد الاقتصادي:**[8] يتمحور البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة حول الانعكاسات الراهنة والمستقبلية للاقتصاد على البيئة، إذ يطرح مسألة اختيار وتمويل وتحسين التقنيات الصناعية في مجال توظيف الموارد الطبيعية، وتمثل العناصر التالية البعد الاقتصادي:

- النمو الاقتصادي المستدام.
- العدالة الاقتصادية.
- كفاءة رأس المال.
- إشباع الحاجات الأساسية.

ب- **البعد البيئي:**[9] يتمثل في الحفاظ على الموارد الطبيعية والاستخدام الأمثل لها على أساس مستديم، ويتمحور البعد البيئي في مجموعة العناصر التالية:

- النظم الايكولوجية.
- الطاقة.
- التنوع البيولوجي.
- الإنتاجية البيولوجية.
- القدرة على التكيف.

ت- **البعد الاجتماعي:**[10] في هذا المجال تبرز فكرة التنمية المستدامة كدعامة أساسية في رفض الفقر والبطالة والعنصرية، وتتبلور عناصر هذا البعد في:

- ضبط السكان: العمل على تثبيت نمو السكان لتوفير الخدمات اللازمة لجميع السكان.
- توزيع السكان: توزيع السكان بين المناطق المدنية والريفية بهدف توسيع المناطق الحضرية.
- الصحة والتعليم: تعتبر الصحة والتعليم من أهم المتطلبات الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة.
- التنوع الثقافي.
- استدامة المؤسسات.
- المشاركة الشعبية.

5) خصائص التنمية المستدامة في الإسلام:[11]

عند مقارنة التنمية في النموذج الغربي مع نموذج التنمية بالمفهوم الإسلامي نجد فرقا واضحا بينهما، حيث تختص التنمية المستدامة في الإسلام ببعض الخصائص أهمها:

- **الشمول:** فهي تهتم بالفرد والجماعة وبالروح والمادة، وبالدنيا والآخرة.
- **التوازن:** نفت الشريعة الإسلامية الطبقية وركزت على العدالة، مع عدم إهمال الإنتاج المادي.
- **الواقعية:** وضعت الشريعة قوانين تطبق على أرض الواقع كالزكاة والصدقات.
- **المسؤولية المشتركة:** فالغني يقدم رأس المال، والفقير يقدم الجهد ويعمل الجميع ليتطور الإنتاج.

وأما نموذج التنمية الغربي فهو يهتم بالقطاع الخاص، ويقلل من دور الدولة في التنمية، والشريعة الإسلامية تعطي القطاع الخاص جانبا من الأهمية إلى جانب الدور القيادي الذي تأخذه الدولة خاصة في تحقيق العدالة بين الفقراء والأغنياء.

ثانيا: أهمية التمويل الإسلامي المجاني(الزكاة) في تحقيق التنمية المستدامة:

1) **تعريف التمويل الإسلامي:** يعرف التمويل من وجهة نظر الاقتصاد الإسلامي بأنه:" تقديم ثروة عينية أو نقدية بقصد الاسترباح من مالكها إلى شخص آخر يديرها ويتصرف فيها لقاء عائد تبيحه الأحكام الشرعية."[12]

ويأخذ التمويل في الاقتصاد الإسلامي صيغا متعددة منها ما هو ربحي ومنها ما هو مجاني كالزكاة والوقف، ويجب التفريق بين مفهوم التمويل في الاقتصاد الإسلامي ومفهومه في الاقتصاد الوضعي، إذ أن الأول يرتبط بما أقرته الشريعة الإسلامية عكس التمويل الثاني.

2) تعريف الزكاة:

الزكاة **اصطلاحا** هي حق مالي واجب لطائفة مخصوصة في زمن مخصوص،

أمّا **شرعا** فالزكاة تطلق على الحصة المقدرة من المال التي فرضها الله للمستحقين كما تطلق على نفس إخراج هذه الحصة،[13] وسميت الحصة المخرجة من المال زكاة لأنها تزيد في المال الذي أخرجت منه وتوفره في المعنى وتقيه الآفات.

3) دور الزكاة في تحقيق التنمية المستدامة:

من المتعارف عليه أن الزكاة تزيد الإنتاج وتستثمر الأموال، وتوزع الثروة، وتحل مشكلات البطالة، وتحارب التضخم، وتؤمن فرص العمل للقادرين عليه، فهي تؤثر تأثيرا كبيرا على التنمية في البلاد، ولكي تقوم الزكاة بهذا الدور الكبير يجب أن توجه أموالها لمشاريع استثمارية منتجة تقوم بكفاية الفقراء على سبيل الدوام، وفي الوقت المعاصر اتخذ مجمع الفقه الإسلامي التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي سنة 1986 قرارا يقول:" يجوز من حيث المبدأ توظيف أموال الزكاة في مشاريع استثمارية تنتهي بتمليك أصحاب الاستحقاق أو تكون تابعة للجهة الشرعية المسؤولة عن جمع الزكاة وتوزيعها، على أن تكون بعد تلبية الحاجة الماسة الفورية للمستحقين، وتوافر الضمانات الكافية للبعد عن الخسائر".[14] وانطلاقا مما سبق يمكن أن نبرز دور أموال الزكاة في تحقيق التنمية المستدامة من خلال النقاط التالية:

- يتم الحصول عليها بدون تكلفة، وهذا ما يجعل المستثمر المسلم يحقق ربحا أكبر من غيره، خاصة إذا استثمر في مشاريع عالية التكلفة مثل مشاريع التنمية المستدامة، لأن الربح المتبقي للمستثمر المسلم أكبر من الربح المتبقي للمستثمر في النظام غير المسلم.[15]
- تعد فريضة الزكاة من أهم موارد الدولة المالية والمحرك الفعال التي حث المسلمين على استثمار أموالهم حتى لا تأكلها الزكاة، زيادة على توصيل الأموال من الأغنياء على الفقراء التي ستنفق في الغالب لقضاء حاجاتهم الاستهلاكية، وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة الاستثمار وبالتالي إنعاش الاقتصاد وتوفير فرص عمل جديدو ومنه تحقيق التنمية الشاملة.
- توجيه التمويل إلى الاستثمار في المجالات التي تفيد المجتمع، وهذه أهم ميزة للتمويل الإسلامي في مجال التنمية المستدامة، فالمال مال الجميع ومن هذا المنطلق يجب أن يوجه التمويل لخدمة أفراد المجتمع بإقامة المشاريع التي لا تعود بالضرر في الحاضر أو المستقبل.[16]
- القيام بالاستثمار المباشر في مشروعات إنمائية أو المشاركة فيها،أو القيام بتمويلها،وذلك بهدف إقامة مشروعات إنمائية جديدة أو لتجديد وإحلال مشروعات قائمة فعلا،مما يساهم في توسيع الطاقة الإنتاجية في مختلف القطاعات،ويؤدى إلى دفع عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدولة.[17]

- المساهمة في تحقيق العدالة في توزيع الثروة، وذلك بتوفير التمويل اللازم لصغار المنتجين وأصحاب الخبرات والمشروعات الذين لا يملكون رؤوس الأموال الكافية لتنفيذ هذه المشروعات.
- تحقيق التنمية المتوازنة والشاملة في المجتمع وذلك بتنويع أموال الاستثمار وشمولها لقطاعات إنتاجية عديدة، إلى جانب انتشار المشروعات الاستثمارية في أنحاء الدولة وهو ما يعنى إتباع نظام اللامركزية في التنمية .
- الاعتماد على الموارد المحلية في إنشاء وتوفير فرص العمل.[18]
- كما أن لأموال الزكاة والوقف أثر اقتصادي جلي، حيث تساهم في زيادة الاستهلاك، وبالتالي زيادة الاستثمار على المدى القصير والمساهمة في التخصيص الأمثل للموارد من خلال إنتاج ما يوافق حاجات المجتمع على المدى الطويل.[19]

4) العقبات التي تواجه التمويل الإسلامي في تحقيق التنمية المستدامة:

هناك مجموعة من العقبات التي أعاقت التمويل الإسلامي في تحقيق التنمية المستدامة في البلدان الإسلامية، وقد تمثلت تلك العقبات في العناصر التالية:

- إهمال قيمة العمل وتم الركون إلى الاستيراد والاعتماد على الغير، وكان المثال الأبرز في هذا المجال، والذي فرض نفسه بحكم المشكلة العالمية التي نمر بها في ارتفاع أسعار ونقص كميات الغذاء هو اعتماد العالم الإسلامي على استيراد غذائه، حيث يجب على البلاد الإسلامية أن تعطي لقضية إنتاج الغذاء وتنميته أهمية إستراتيجية.
- هدر الإمكانات المالية حيث تتجه الأموال العربية والإسلامية إلى البلدان الغربية، في الوقت الذي ترتفع فيه معدلات المديونية لعديد من البلدان الإسلامية، وقيام معظم مشروعات الاستثمار في البلدان الإسلامية على آلية سعر الفائدة الربوية والبعد عن المنهج الإسلامي في المشاركات، وقد ترددت تلك الأرقام الخاصة بالاستثمارات الإسلامية في الخارج التي تمثل فيها الأموال العربية الرقم الفاعل، حيث قدرت بنحو 1.5 تريليون دولار، فضلاً عن استثمارات بعض البلدان الآسيوية مثل ماليزيا واندونيسيا في سندات الخزانة الأمريكية.
- الكفاءات البشرية المؤهلة في قطاع التمويل في المنطقة مازالت غير كافية، وهذا تحد كبير أمام قطاع التمويل الإسلامي. فصيغ التمويل الإسلامي تحتاج في تطبيقها لنوعية خاصة من العاملين،لدرجة تجعل توافر هذه النوعية عقبة رئيسية تحول دون إمكانية تطبيقها،وذلك لأن أنظمة عمل هذه الصيغ يمثل بناء فكريا خاصا مصدره التشريع والفقه الإسلامي، كما أن آليات العمل بها تختلف عن آليات العمل في الأنظمة التي تعتمد سعر الفائدة ،الأمر الذي يستدعى ضرورة توافر كوادر مؤهلة تحيط بالقواعد والضوابط التي تحكم عمل هذه الصيغ
- افتقار التمويل الإسلامي لآلية تقييم المخاطر، وفقدان عنصر التنوع والابتكار، إلى جانب عدم وجود تشريعات وقوانين واضحة وصريحة تحدد آلية عمل هذا القطاع، التي من شأنها إخراج هذه الصناعة من مأزقها، لذلك فمن الضروري وضع معايير لصيغ التمويل الإسلامي حتى نجعلها أكثر جاذبية للمستثمرين.[20]

- عدم وجود أي قانون واضح أو تشريع مفصل يحدد طبيعة عمل المنتجات المالية الإسلامية التي يتم طرحها، والتمويل المصغر أو التمويلات المالية البسيطة مهمة جداً نظراً للحاجة التي يبديها بعض التجار والأشخاص المحتاجين للسيولة في تسيير أعمالهم.[21]

ثالثا: عرض حالة صندوق الزكاة لولاية المسيلة

1) لمحة وجيزة عن ميدان الدراسة:

أ- مهام وصلاحيات مديرية الشؤون الدينية والأوقاف:

أنشأت مديرية الشؤون الدينية والأوقاف بموجب المرسوم التنفيذي 2000- 200 المؤرخ في 26/ 07/ 2000 والذي يحدد قواعد تنظيم مصالح الشؤون الدينية والأوقاف في الولاية وعملها، بالإضافة إلى الصلاحيات المنصوص عليها في أحكام المادة 30 من المرسوم التنفيذي 94- 215 المؤرخ في 23/ 07/ 1994 الذي يضبط أجهزة الإدارة العامة في الولاية وهياكلها، تقوم مديرية الشؤون الدينية بالمهام والصلاحيات التالية:

- السهر على إعادة المسجد لدوره كمركز إشعاع ديني وتربوي وثقافي واجتماعي.

- الدعوة إلى إحياء الزكاة وتنظيمها وتوزيع مصاريفها في إطار أحكام الشريعة الإسلامية وطبقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما.

- تطوير وظيفة النشاط المسجدي.
- مراقبة التسيير والسهر على حماية الأملاك الوقفية واستثمارها.
- المساهمة في الحفاظ على الآثار ذات الطابع الديني.
- اتخاذ التدابير اللازمة لضمان السير الحسن للنشاط الديني والتربوي في المساجد ومؤسسات التعليم القرآني ومراكز التكوين المستمر التابعة للقطاع.
- تنسيق أعمال المؤسسات العاملة تحت وصاية القطاع.
- متابعة تطبيق البرامج التي تعدها مؤسسة المسجد وتوطيدها بهدف السماح بها بتأدية مهامها.
- متابعة عمل الجمعيات الدينية المعتمدة على مستوى الولاية طبقا للتشريع المعمول به.
- مراقبة المشاريع المفتوحة لبناء الهياكل التابعة للقطاع.

ب- الهيكل التنظيمي للمديرية:

طبقا للمرسوم التنفيذي رقم 2000-200 المؤرخ في 24 ربيع الثاني 1421 هـ الموافق لـ 2000/07/26 الذي يحدد قواعد تنظيم مصالح الشؤون بالدينية والأوقاف في الولاية وعملها لا سيما المادة 04 منه، وتضم مديرية الشؤون الدنية والأوقاف في الولاية ثلاث مصالح ويمكن أن تضم كل مصلحة ثلاث مكاتب على الأكثر حسب أهمية الأعمال المكلفة بها حيث تضم المديرية المصالح الآتية:

- ✓ مصلحة المستخدمين والوسائل والمحاسبة.
- ✓ مصلحة الإرشاد والشعائر والأوقاف.

- ✓ مصلحة التعليم القرآني والتكوين والثقافة الإسلامية.

بالإضافة إلى الأمانة العامة والمفتشين

الشكل (1): الهيكل التنظيمي لمديرية الشؤون الدينية والأوقاف لولاية المسيلة

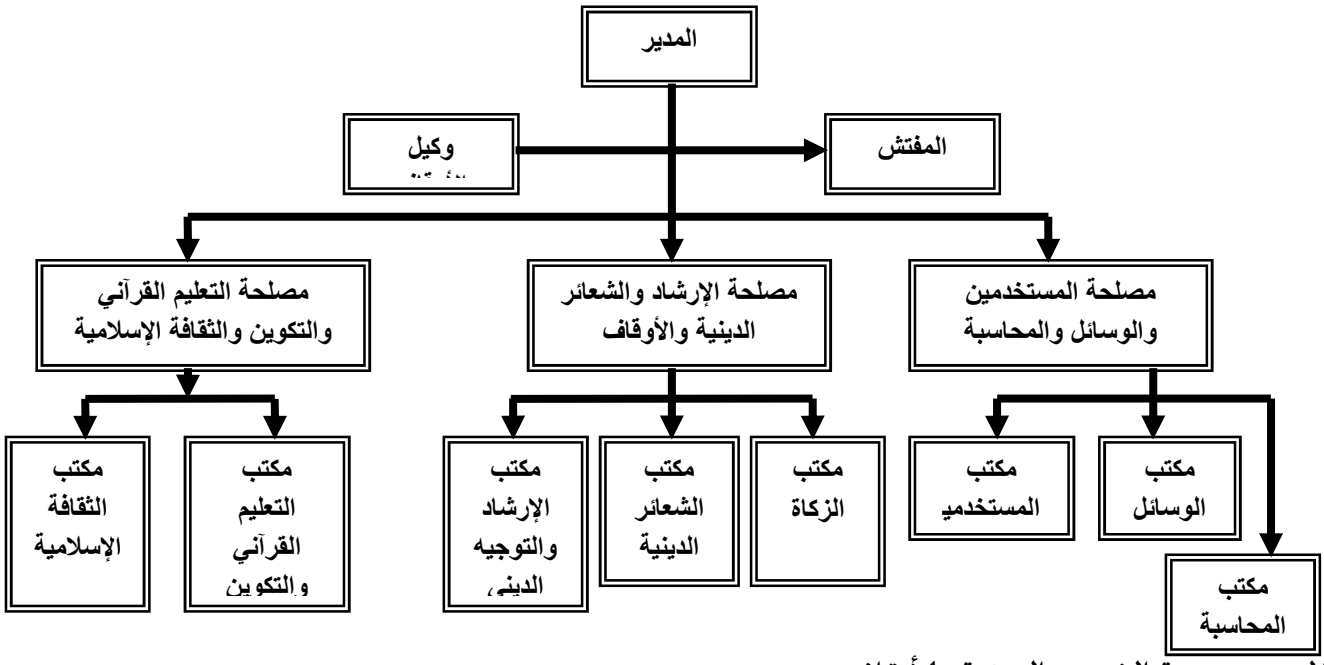

المصدر مديرية الشؤون الدينية والأوقاف

ت- آلية عمل وسير صندوق الزكاة لولاية المسيلة:

يزاول الصندوق نشاطه تحت وصاية وزارة الشؤون الدينية والأوقاف وتحت رقابتها ويتم تسييره من خلال القوى الحية في المجتمع، حيث يتم صرف الزكاة من خلال محضر ينجزه المكتب الولائي يشتمل على قائمة اسمية للمستحقين تضبطها الهيئة الاستثمارية القاعدية والولائية بالتنسيق مع الجهات المعنية، ويتم تخصيص جزء من أموال الزكاة للاستثمار من خلال دعم المشاريع المصغرة والصغيرة بطرق مشروعة، كما يتم العمل على ضمان مبدأ محلية توزيع الزكاة من خلال صرف الزكاة في المكان الذي جمعت منه ونفس الشيء بالنسبة للاستثمار.

2) مداخيل صندوق الزكاة 2004- 2012

يبين الجدول التالي أهم مداخيل صندوق الزكاة لولاية المسيلة من 2004 إلى 2012

السنة	المبلغ المحصل عليه
2004	6147.05400
2005	28.299.395.75
2006	38.780.507.00
2007	59.138.395.00
2008	18.312.241.00
2009	37.241.528.00
2010	34.830.319.54
2011	43.121.944.00
2012	55.786.360.00

3) كيف تصرف أموال الزكاة:

ذكر الله تعالى 08 أصناف من مستحقي الزكاة قال تعالى:**{إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاء وَالْمَسَاكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِّنَ اللّهِ وَاللّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ}**.

يتم توزيع الزكاة كما يلي:

- 4/8 أي نسبة 50% من مداخيل الصندوق كزكاة إعانة توزع على الفقراء والمساكين من الاستثمار بمبلغ ما بين 4000.00 إلى 10.000.00.
- 3/8 أي نسبة 37.3% من مداخيل الصندوق الزكاة كزكاة استثمار توزع على المساكين من الاستثمار بمبلغ 300.000.00.
- 1/8 أي نسبة 12.5% من مداخيل صندوق الزكاة توزع على مختلف اللجان الوطنية اللجنة الولائية، اللجان القاعدية للمساهمة في تسييرها.

أ- **<u>زكاة الإعانة:</u>** وهي تمثل نسبة 50% من مداخيل الصندوق كل سنة حيث استفاد منها أكثر من 3 ألف عائلة فقيرة خلال سنوات 2004 – 2012 بمبلغ 100.000.00 دج- 4000.00 لكل عائلة والجدول التالي يبين ذلك:

السنة	عدد المستفيدين	مبلغ الاستفادة
2004	1097	4000.00
2005	2750	4000.00
2006	6788	4000.00
2007	6751	4000.00

2008	2700	4000.00
2009	4411	4000.00
2010	4376	4000.00
2011	4490	4000.00
2012	4490	4000.00

المصدر: مديرية الشؤون الدينية

ب- زكاة الاستثمار:

وهي تمثل نسبة 37.5% من مداخيل الصندوق كل سنة وهي كقروض حسنة للشباب أصحاب الحرف والشهادات، حيث تتنوع مشاريع الاستثمار حسب الشهادة أو المؤهل العلمي حيث يوجد:

- مشاريع خدماتية كخدمات الإعلام الآلي، أو مكتب محاماة توثيق، ترجمة.

- مشاريع حرفية: النجارة، الترصيص الصحي، الحدادة، الخياطة.

- **مشاريع فلاحيه:** كتربية الأغنام، الدواجن، النحل.

- **مشاريع طبية:** عيادة طبية، صيدلة، عيادة بيطرية، مخبر لترميم الأسنان، بيع مواد الصيدلانية والشبه الطبية.

الجدول التالي يبين تطور عدد المستفيدين من القرض الحسن خلال الفترة الممتدة من 2004 إلى 2012

السنة	عدد المستفيدين	مبلغ الاستفادة
2004	00	/
2005	34	من 100.000.00 إلى 300.000.00
2006	100	من 100.000.00 إلى 300.000.00
2007	75	من 100.000.00 إلى 300.000.00
2008	22	من 100.000.00 إلى 300.000.00
2009	30	من 100.000.00 إلى 300.000.00
2010	50	من 100.000.00 إلى 300.000.00
2011	100	من 100.000.00 إلى 300.000.00
2012	100	من 100.000.00 إلى 300.000.00

مصدر الشؤون الدينية والأوقاف لولاية المسيلة

وللاستفادة من القرض الحسن يتم المرور بثلاث مراحل أساسية:

المرحلة الأولى:

تشكيل الملف وإيداعه لدى اللجنة القاعدية ويتكون من: ملء الاستمارة النموذجية وإمضائها، شهادة عائلية، شهادة الإقامة، الشهادة المهنية أو العلمية، شهادة عدم العمل، صورتان شمسيتان، جدول الضرائب، عقد الازدياد، صورة لبطاقة التعريف الوطنية مصادق عليها، الفاتورة النموذجية للعتاد أقل من 300.000.00 دج مع TVA، تصريح شرفي بعدم وجود أي قرض أو مساعدة من أي جهة كانت، إيداع الملف لدى إمام المسجد القريب من سكن طالب القرض لإمضائها ثم تقديمها للهيئة القاعدية للمصادقة عليه.

المرحلة الثانية:

مصادقة اللجنة الولائية حيث يتم جمع الملفات المصادق عليها من طرف اللجان القاعدية وتدرس من طرف اللجنة الولائية، وبعد المصادقة يتحصل المقترض على شهادة الاستفادة من القرض الحسن وسيكتمل الملف بإحضار: سجل تجاري أو بطاقة حرفي أو بطاقة فلاح، البطاقة الضريبية ومن ثم يحول الملف إلى بنك البركة.

المرحلة الثالثة:

يتوجه المقترض لدى بنك البركة بولاية سطيف حيث يستلم الصك بالمبلغ وفي هذا السياق استفاد أكثر من 400 شاب بقرض يتراوح بين 100.000.00 و 300.000.00 دج.

4) دور أموال الزكاة في تحقيق التنمية للولاية:

تنبع أهمية الزكاة باعتبارها أداة لتوفير السيولة اللازمة لتمويل التنمية من جانبين على الأقل: الأول ويتمثل في وفرة الحصيلة والتي قد تصل إلى 14% من الناتج القومي الأمر الذي يجعلها مصدرا مهما للتمويل، أما الثاني فيتمثل في الدور الاستثماري للزكاة بحيث أن لها وظيفة إنتاجية تتمثل في استثمار جزء من حصيلتها في مشاريع إنتاجية لتشكل مصدر دخل دائم ومتجدد لمستحقيها، وفي هذا السياق كشفت مديرية الشؤون الدينية والأوقاف لولاية المسيلة أنه تم خلال سنة 2009 تم جمع 3.7 ملايير سنتيم، وهو المبلغ المالي الذي يمثل حصيلة الزكاة التي تم جمعها على مستوى الولاية، أي بزيادة تقدر بضعف ما تم جمعه العام الفارط، وهو المبلغ الذي وزع على أكثر من 4411 فقير، الشيء نفسه بالنسبة لحصيلة زكاة الفطر التي استفاد منها 4511 فقيرا أي جمع ما يقارب 18 مليار سنتيم منذ إنشاء صندوق الزكاة على مستوى ولاية المسيلة وحدها، مضيفين أن الهيئة الولائية لصندوق الزكاة قد قررت فتح باب التنافس في فعل الخير لإنجاح الصندوق وذلك عن طريق توزيع المبلغ المحصل على فقراء كل دائرة دون سواهم، وهذا لان تزايد الكفاءة التحصيلية للإيرادات الزكوية يضمن انسياب قدر دائم من السيولة إلى المجالات الأساسية وهذا يخفف ويحد من اللجوء إلى الأدوات المالية التي تزيد من الاضطرابات الاقتصادية، فمؤسسة الزكاة في ظل التطورات المجتمعية ستساهم في تكوين رأس المال البشري الذي من خلاله تطور منظومة المشروعات الاقتصادية وخاصة

الكفائية فتخصص جزء من مصارفها للتكوين ألتأهيلي لأصحاب المشروعات الكفائية لضمان حسن إدارة مشروعاتهم المستقبلية التي تضمن لهم الاستغناء عن المعونات الزكوية، فهي تساهم بشكل كبير في تطوير الانتاج وتسريعه لما توفره من سيولة غير مكلفة.

ومن خلال ما سبق يمكن إبراز دور الزكاة الاستثماري وخاصة في مجال ترقية منظومة المشروعات الفردية والصغيرة والمصغرة وإقامة المشروعات الأساسية والإستراتيجية في الشكل التالي:

الشكل رقم 02: دور مؤسسة الزكاة في تمويل وتطوير الاستثمارات الكفائية الخاصة والعامة

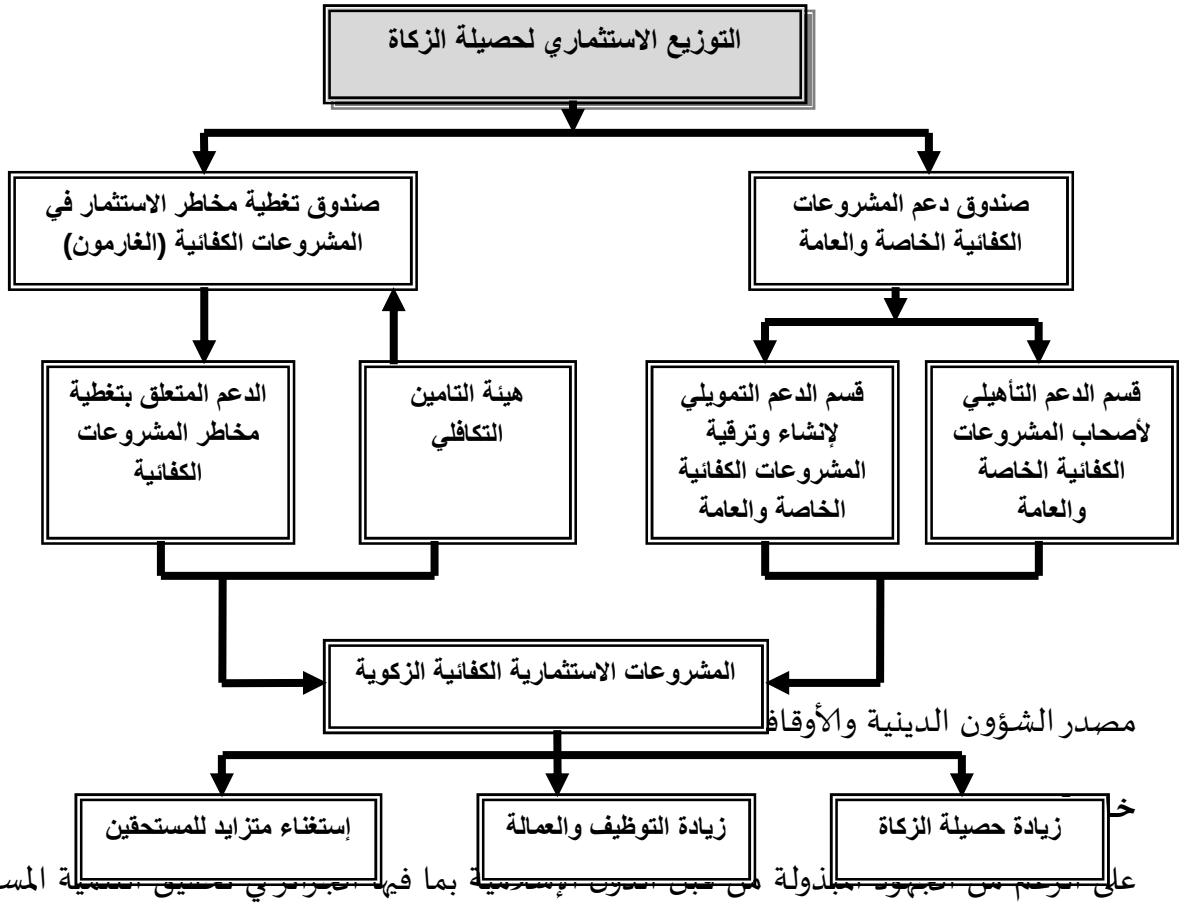

مصدر الشؤون الدينية والأوقاف

خ

على الرغم من الجهود المبذولة من قبل الدول الإسلامية بما فيها الجزائر في تحقيق التنمية المستدامة، إلا أنا لا تزال ضعيفة، ويجب على تلك الدول أن تدرك جيدا الدور الكبير الذي تلعبه أدوات التمويل الإسلامي في تحقيق الاكتفاء الذاتي داخل البلاد من جهة ويعمل إلى توفير حاجيات الأجيال القادمة من جهة أخرى، ومن أبرز تلك الأدوات تناولنا الزكاة وبيّنا الدور الكبير الذي لعبه في تحقيق التنمية المستدامة لبلاد الإسلام، حيث تنبع أهمية الزكاة باعتبارها اداة لتوفير السيولة اللازمة لتمويل التنمية في انها تستقطب جزءا هاما من الموارد المالية بشكل دائم ومتجدد الامر الذي يجعلها مصدرا مهاما للتمويل، إلا أنها مع ذلك تواجه عدة مشاكل وعقبات وعلى هذا الأساس م اقتراح بعض التوصيات التي من شأنها أن تفعّل دور الزكاة أكثر خاصة في الجزائر:

1) تطوير الصناديق القائمة في الدول العربية والإسلامية والتي تساهم في تمويل مشاريع التنمية المستدامة.

2) أن تتجه المصارف الإسلامية إلى القيام بدورها الحقيقي بشكل كبير وأعمق مما هي عليه، وتتبنى تمويل مشروعات تنموية.

3) استحداث جمعيات إسلامية تهتم بشؤون رعاية وتشغيل الفقراء، يكون من شأنها أن تجمع الأموال الإسلامية الموجهة لتمويل المشاريع التنموية.

4) ضرورة توفير بيئة أعمال مناسبة لتحقيق التنمية المستدامة في العالم الإسلامي تقوم على مبادئ إسلامية خالصة.

المراجع:

1) زرمان كريم، التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2009، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية بجامعة بسكرة، العدد السابع، جوان 2010، ص192.

2) مصطفى طلبة، الموسوعة العربية للمعرفة من اجل التنمية المستدامة، المجلد1، الدار العربية للعلوم، ط1، 2006،ص447.

3) سليمان الرياشي، دراسات في التنمية العربية: واقع وآفاق، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، ص238.

4) العالم الإسلامي وتحديات التنمية المستدامة، منظمة الايسيسيكو، ص47، انظر الموقع: http://www.isesco.org.ma/pub/ARABIC/Tanmoust/P5.htm

5) أبو الحسن عبد الموجود إبراهيم، التنمية و حقوق الإنسان، الإسكندرية، المكتب الجامعي،2006، ص221.

6) بوعشة مبارك، التنمية المستدامة مقاربة اقتصادية في إشكالية المفاهيم، مداخلة ضمن الملتقى الدولي: التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، سطيف، أفريل 2008، ص9.

7) كمال رزيق، التنمية المستدامة في الوطن العربي، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 25، نوفمبر 2005، ص4.

8) دوناتو رومانو، الاقتصاد البيئي والتنمية المستدامة، المركز الوطني للسياسات الزراعية، سوريا، 2003، ص54.

9) كريم زرمان، مرجع سابق، ص198.

10) عثمان محمد غنيم، ماجدة أبو زنط، التنمية المستديمة، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2010، ص40.

11) محمد عمر الحاجي، دراسات في فقه الاقتصاد الإسلامي، دار المكتبي للطباعة والنشر، سوريا، ط1، 2006، ص 290.

12) عثمان محمد غنيم، مرجع سابق، ص 42.

13) عبد الله عبد المحسن الطريقي، الاقتصاد الإسلامي أسس ومبادئ وأهداف، الرياض، ط6، 2000، ص42.

14) حرقوش سهام وآخرون، الإطار النظري للتنمية الشاملة المستدامة ومؤشرات قياسها، مداخلة ضمن الملتقى الدولي: التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، سطيف، أفريل 2008، ص5.

15) محمد عمر الحاجي، مرجع سابق، ص295.

16) منذر قحف، مفهوم التمويل في الاقتصاد الإسلامي، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، ط3، 2004، ص12.

17) الطيب لحيلح، التمويل الإسلامي ودوره في تحقيق التنمية المستدامة، مداخلة ضمن الملتقى الدولي: التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، سطيف، أفريل 2008،ص7.

18) المرجع نفسه، ص9.

19) حسين عبد المطلب الأسرج، دور التمويل الإسلامي في تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، انظر الموقع:

http://arabic.microfinancegateway.org

20) محمد عبد الحميد محمد فرحان، مؤسسات الزكاة وتقييم دورها الاقتصادي، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2010، ص166.

21) عبد الحافظ الصاوي، التنمية المستدامة تلبي حاجات الحاضر والمستقبل، مجلة الوعي الإسلامي،العدد 532، الكويت، سبتمبر 2010.